بناء الدولة في إفريقيا

أ. بوالروايح إسماعيل
أستاذ مساعد، جامعة جيجل

أ. علالي حكيمة
أستاذة مساعدة، جامعة جيجل

ملخص:

مواجهات بين القادة السياسين والشعب، فساد، سوء تسيير الشأن العام، حروب أهلية، لاجئين، انقلابات عسكرية، ومجازر... الخ، كلها ظواهر تدل عن حالة التأزم الحادة والمتعددة الأبعاد التي تشهدها دول ما بعد الاستقلال في إفريقيا .

أنتجت هذه الظواهر، حالة من اللاأمن واللااستقرار، ووضعت الدولة في حد ذاتها محل شك ونقاش، من طرف المتخصصين في الشؤون الإفريقية. وعليه، نفترض من خلال هذا المقال، أن السياق التاريخي لبناء الدولة في إفريقيا لعب دورا محوريا في حالة اللاأمن واللاإستقرار التي تشهدها القارة، إذ أصبحت الدولة في إفريقيا تشكل حاجزا أمام كل أنواع التحديث والتطور.

Résumé:

confrontations entre les dirigeants politiques et le peuple, corruption, mauvaise gestion des affaires publiques, guerres civiles, réfugiés, coups d'Etat militaires, et massacres ... etc, sont tous des phénomènes indiquent l'état de crise aiguë et multi-dimensionnelle en témoignent les pays de l'Afrique après l'indépendance.

Ces phénomènes, produit un état d'insécurité et d'instabilité, et mettent l'Etat lui-même en discussion, par des spécialistes dans les affaires africaines. En conséquence, on suppose à travers cet article, que le contexte historique de construction de l'État en Afrique a joué un rôle essentiel dans l'état de l'instabilité et de l'insécurité sur le continent, comme l'Etat en Afrique a devenu un obstacle à toutes sortes de modernisation et de développement.

مقدمة

عرفت الدول الإفريقية غداة الاستقلال العديد من الأزمات الحادة، والمتعددة الأبعاد "Multidimensionnelles"، فإفريقيا اليوم هي فضاء جغرافي يضم كل أنواع الأزمات: اللاأمن، الحروب، اللاجئين، الأوبئة، التصحر، الديون، الفقر، تخريب البيئة، النمو الديموغرافي، استغلال الأطفال في الحروب، الاتجار بالبشر، والاتجار بكل أنواع الممنوعات ... الخ. كما شهدت إفريقيا في العشرين سنة الأخيرة أزمة سيوسيو-اقتصادية "Socio-economique" حادة، نتيجة التسيير السيئ للشيء العام، تجسدت في العديد من المظاهر، أغلبها كانت في شكل مواجهة بين القادة السياسيين والشعب، وتمثلت في حروب أهلية، محاولات انفصال، نزاعات إثنية، انقلابات عسكرية، مجازر ... الخ. كل هذه المظاهر تضع الدولة في إفريقيا محل شك، خاصة من حيث عدم احترام الحريات الأساسية، دولة القانون، ومبدأ الفصل بين السلطات، وهو الأمر الذي زاد من ضبابية المشهد السياسي في إفريقيا.

أدت هذه المظاهر إلى اتساع نطاق المعارضة السياسية بشكل متزايد في أغلب الدول الإفريقية، وهو ما أنتج حالة من الفوضى داخل المسار السياسي الإفريقي، أدت بدورها إلى وضع الدولة في إفريقيا محل شك من طرف العديد من الباحثين المهتمين بالشؤون الإفريقية، فمن خلال الاطلاع على الواقع الإفريقي تبرز أمامنا ثلاث ثورات أساسية هي:

1. ثورة الشعوب الإفريقية ضد الزعماء السياسيين.
2. ثورة الشعوب الإفريقية ضد المؤسسات السياسية القائمة.
3. ثورة الشعوب الإفريقية ضد نظام الحزب الواحد.

ويُجمِع أغلب الباحثين المهتمين بالشؤون الإفريقية على أن هذه الحقائق تعود بالدرجة الأولى إلى أن الاحتكار الشرعي للعنف من طرف الدولة لا يُستخدم من أجل الصالح العام، وإنما لتحقيق مكاسب ومصالح شخصية للأفراد المتواجدين في أعلى هرم الدولة. وحيث كان من المفروض على الدولة أن تضع المعايير التي على أساسها تقوم الحياة في المجتمع، وتسهر على احترام تطبيق القانون، وتحقيق الأمن والرفاهية لأفراد شعبها، نجد أن الدولة في إفريقيا غير قادرة على التغلغل داخل الإقليم الوطني كله، وتملك صعوبة في بناء العلاقات بين الدولة والمجتمع، كما أنها تمثل في أغلب الحالات تهديدا وخطرا على أمن أفرادها، حسب ما يؤكده رواد نظرية الدولة الضعيفة.

تستدعي مثل هذه الظواهر تَتَبُّع السياق الزماني الذي ظهرت فيه الدولة في إفريقيا، وتسليط الضوء على بعض العوامل التي رافقت بناء الدولة في إفريقيا، بل وإعادة النظر في بناء الدولة في إفريقيا، لأن تحليل كل من الظاهرة النزاعية في إفريقيا، وظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا السوداء، ومحاولة استيعاب ما تزخر به إفريقيا من ظواهر تحتاج كلها إلى دراسات معمقة، يستدعي أولا وقبل كل شيء تحديد طبيعة الدولة في إفريقيا، خاصة وأن أزمة بناء الدولة تشكل السبب الرئيسي والمُعوِّق الأساسي أمام كل أنواع التحديث وأشكال التطور، وهو الأمر الذي تؤكده العديد من

المقاربات والاتجاهات النظرية، التي ترى أن أزمة بناء الدولة في إفريقيا هي المصدر الأول لظاهرة اللاإستقرار الذي تعرفه القارة السمراء.

وعلى هذا الأساس تهدف هذه الدراسة إلى لمختلف جوانب الإشكالية التالية:

هل يمكن اعتبار أزمة بناء الدولة عاملا محددا لحالة اللاإستقرار وغياب الأمن الذي تشهده القارة الإفريقية؟.

سنحاول من خلال هذه الدراسة، مناقشة وتحليل واقع الدولة في إفريقيا، ومدى ارتباط ظاهرة اللاإستقرار في إفريقيا بأزمة بناء الدولة الإفريقية الحديثة، بحيث نسعى من خلال دراسة هذه الظاهرة، إلى تَتَبُّع السياق الزماني الذي مَنَح فيه القادة السياسيون الأفارقة الأولوية لبناء أمة حقيقية داخل الحدود الوطنية، أي ضرورة بناء "الدولة-الأمة" "Etat-Nation" بمفهومها الوستفالي. كما تهدف الدراسة إلى تحديد مختلف العوامل التي رافقت بناء الدولة-الأمة في إفريقيا، وكانت سببا أساسيا في أزمة بناء الدولة الإفريقية الحديثة، بل وكانت بمثابة العوامل المُفجِّرة لظاهرة اللاإستقرار الذي تشهدها القارة الإفريقية، على غرار نقص الخبرة السياسية، التعدد الإثني ... الخ.

وعلى هذا الأساس ، فإن الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة سوف تنطوي على ثلاث محاور أساسية، هي:

أولا: مشكل وجود الدولة في إفريقيا.

ثانيا: حركات التحرر في إفريقيا:

1. السياق العام .
2. العوامل الأساسية المساعدة على التحرر:

أ. تأثير الحرب العالمية الثانية .

ب. التحول في التنظيم الاجتماعي للأفارقة.

ت. مؤتمر باندونغ.

ثالثا: بناء الدولة القومية في إفريقيا وأهم المظاهر المرافقة:

1. مسألة شرعية القادة السياسيون بعد الاستقلال.
2. الحزب الواحد وبناء الدولة:

أ. نقص الخبرة السياسية.

ب. تعدد الإثنيات .

ت. مشكل التنمية الاقتصادية .

أولا: مشكل وجود الدولة:

قبل الحديث عن مشكل وجود الدولة في إفريقيا من عدمه، لا بد من التقرب من مفهوم الدولة بمجموعة من التعاريف، لفضح محاولات غالبية القادة الأفارقة لفرض تصوراتهم عن وجود الدولة في إفريقيا، وسلامة أنظمتهم السياسية، لأن تقديم تعريفات وإغفال أخرى، يوحي في النهاية بعدم وجود أزمة دولة في إفريقيا كما يصبوا إليه كثير من القادة السياسيين الأفارقة.

إن المفهوم التقليدي للدولة هو ذلك الذي يعتمد في تعريفها على العناصر الأساسية المكونة لها وهي: الإقليم، الشعب، السلطة، والسيادة المعترف بها دوليا(jean pierre, 1997, p.05). في حين نجد أن المنظور الأنثروبولوجي المقدم من طرف "جون بيار مانيو" "Jean-Piere Magnant"، يركز على أن الدولة هي شكل من أشكال سيطرة جماعة اجتماعية على باقي الجماعات التي تشكل معها مجتمعا. هذا الشكل تتميز عن الباقي بوجود جهاز مكون من مجموعة من الأفراد انسحبوا من الإنتاج، ويعيشون على زيادة الإنتاج الاجتماعي المقتطعة من عند المنتجين على شكل ضريبة. جهاز الدولة هذا، مسؤول عن تسيير المجتمع، ضبط النظام الداخلي، وضمان الأمن الخارجي، هذا الجهاز تقوده حكومة (jean pierre, 1991, p.175). أما "ماكس فيبر" "Max Weber"، فيعرف الدولة على أنها سيطرة إنسان على إنسان آخر، على أساس احتكار العنف الشرعي(jean pierre, 1997, p.p.05.06). وبالنسبة لـ "جورج بوردو" "Géorges Burdeau"، فالدولة هي السلطة المُمَأسَسَة. وبعبارة أخرى، الدولة هي نموذج خاص لمَأسَسَة السلطة، وتنظيم العلاقات الاجتماعية. وبشكل أدق، تتشكل الدولة إذا كان مركز السلطة في يد المؤسسة، وليس في يد الفرد، مما يعني أن السلطة مُمَأسَسَة بشكل كلي.

بالرجوع إلى مشكل وجود الدولة في إفريقيا، نجد أن معظم التحاليل المنصبة حول الدولة في إفريقيا تسعى إلى فضح عدم وجود الدولة في إفريقيا. وفي هذا الصدد جاء في مقال لـ "جبرين إبراهيم" "Jibrin Ibrahim" بعنوان: "تطور الدولة النيجيرية" "Le Developpement De L'état Nigérian"، مجموعة من الاسماء لأصحاب هذه الدراسات منهم: "بيوثر دوتشكيوفيز" "Piotr Dutkiewiez"، "كافان وليامز" "Gavin Williams"، "ريتشارد ساندبروك" "Richard Sandbrook"، "جاكسون" "Jakson"، و"روزبرك" "Rosberg".

كل هؤلاء الكتاب، وغيرهم، لا يعتمدون على نفس المرجعيات في معرض حديثهم عن غياب الدولة في إفريقيا، فالنسبة لـ "بيوثر دوتشكيوفيز" "Piotr Dutkiewiez"، و"كافان وليامز" "Gavin Williams"، على سبيل المثال، يُترجم زوال الدولة في إفريقيا بضعف الآلة "السياسيو–إدارية" "Politico-Administratif"، من خلال مجموعة من المظاهر على غرار: السياسات الخاطئة، انهيار الدخل، الكوارث الطبيعية، انحلال الأخلاق المتمثل في الرشوة والاستبداد. في حين يُقدّر كل من:

"جاكسون" "Jakson"، و"روزبرك" "Rosberg"، أن الدولة في إفريقيا لا تعدوا أن تكون مجرد صورة قانونية في العلاقات الدولية، بالنظر إلى أنها غائبة في الواقع(jean Françoi, p.608).

إذا أردنا مناقشة مشكل وجود الدولة في إفريقيا من خلال التعاريف المقدمة سابقا للدولة، فإن التعريف الكلاسيكي الذي يعتمد على العناصر المكونة للدولة، لا يساعدنا كثيرا في مناقشة هذه القضية، بل لا تطرح القضية أساسا بالنسبة إليه، على اعتبار أن كل الدول الإفريقية تمتلك هذه المكونات. كما يمكننا أيضا أن نترك جانبا التعريف الذي قدمه "جون بيار مانيو" " Jean-Piere Magnant"، بالنظر إلى أن تنظيم السلطة يظهر في كل المجتمعات الإفريقية تقريبا.

أما بالنسبة لتعريف "ماكس فيبر" للدولة كنظام سيطرة مبني على احتكار العنف الشرعي، فإنه يوفر فرصا أكبر لتحليل أغلب حالات الدول الإفريقية. فالسيطرة كما يصفها "ماكس فيبر"، تتمثل في شكلين متمايزين، يظهر أولهما في السلطة المستبدة التي تمارسها الدولة على المجتمع، في حين يظهر الثاني في شكل "سلطة تحت بنيوية" "Pouvoir Infrastructurel"(*)، قابلة لوجود مجتمع مدني، وقادرة على التعامل معه، مع فرض نفسها على هذا المجتمع(sung ho kim, 2004, p.58).

بالرجوع إلى واقع الدول الإفريقية، نجد أن مظهر السلطة الاستبدادية هو الأكثر بروزا، ففي كل الدول الإفريقية يوجد مركز مالك للقوة المادية والقانونية؛ بمعنى آخر: القوة العسكرية، قوى حفظ النظام، الأجهزة الأمنية ... الخ، هي مجرد مؤسسات تابعة لمركز تحكم يسمى الدولة، وليست مؤسسات نلمس من خلالها حضور الدولة. لكن مع وصول تيار الدمقرطة إلى إفريقيا، أصبحت الرقابة على السلطة الاستبدادية، الرهان الأكبر الذي يواجهه العديد من الطغاة داخل الطبقة الحاكمة في الدول الإفريقية، وفي أغلب الحالات دفعت بالحكام إلى قمع الثورات الشعبية التي تهدد مصالحكم الشخصية، وهو المظهر الذي أكد للعديد من المهتمين بالشؤون الإفريقية أن جهاز الدولة في إفريقيا في حالة أزمة(jean pierre, 1997, p.08).

من ناحية أخرى تدعمت استبدادية الدولة في إفريقيا عن طريق البعد القانوني، حيث أنه من المعروف أن الوظيفة الأساسية للدولة من الناحية القانونية هي إعداد القوانين والمعايير التي تسيير المجتمع بما يتفق وقواعد محددة مسبقا، إلا أن الحكام في إفريقيا في كثير من الأحيان يخدمون مصالحهم الشخصية تحت غطاء الصالح العام، نذكر على سبيل المثال الامتيازات التي يمتلكها ممثلي النظام أمام العدالة، وكذلك الامتيازات التي يتمتعون بها بالنسبة للضرائب. وعلى هذا الأساس، نجد أن الدور القانوني للدولة تحول من خدمة الصالح العام إلى تحصين فواعل جهاز الدولة، ولذلك نجد أن العلاقات بين الدولة والمجتمع المدني تعرف الكثير من الصعوبات، فالدولة لا تسمح للمجتمع المدني بالتغلغل إلى الدرجة التي يمكنه من خلالها فرض منطقه، إضافة إلى أن الإدارة العامة هي الوسيلة التي تفرض من خلالها الدولة منطقها على الشعب، لما تتميز به من ممارسات تتناقض والعقلانية

القانونية والبيروقراطية التي تحدد عمل الجهاز الإداري، باستثناء بعض المساعدات التي تقدمها الدولة للصحافة، النقابات، الأحزاب السياسية ... الخ(babacar, 2009, p09).

ترتبط الأزمة السوسيو– اقتصادية، التي تعرفها إفريقيا حاليا بهذه المشاكل، فالعديد من الدول الإفريقية تسيء استعمال سلطتها المؤسساتية، ذلك أنها قادرة على إعطاء أولوية لجمع الضرائب على حساب توفير خدمات الضمان الاجتماعي، التي من المفترض أن تكون على قدر الضريبة، كما أن الدولة تفرض في كل مرة ضرائب جديدة لملأ خزائنها، في حين أنها تعزف عن الاستجابة للعديد من المتطلبات التي ينتظرها المواطنون، وهذا التناقض هو الذي يضع المجتمع والدولة في حالة من التوتر تصل إلى درجة التأزم. وعليه، يظهر جليا أن استبدادية الدولة يجب أن تتحول بشكل سريع إلى سلطة مؤسساتية، بالشكل الذي يسمح بإعادة التوازن بين الدولة والمجتمع المدني.

إن استحضار تعريف الدولة المعتمد على المأسسة الكلية للسلطة، يفتح مجالات إضافية للتفكير فيما يتعلق بالدول الإفريقية، فالسلطة المأسسة توضح أن مكان الخيار محفوظ للمؤسسة كمؤسسة، وليس للأشخاص الذين يعملون بها، وهو المنطق الذي يزيح بشكل واضح اللبس الذي يقع بين دور الفرد، ودور المؤسسة المستخدمة. لكن، يبقى هذا المنطق بعيدا عن الواقع الإفريقي، بالنظر إلى أن أغلب الدول الإفريقية لا تعرف إلا قوة سياسية واحدة ممثلة في الحزب الواحد، وهو ما جعل أغلب الباحثين المهتمين بالشؤون الإفريقية يتوقفون عند الظواهر السياسية المرتبطة بضعف مأسسة السلطة، ويركزون على فضح بعض الممارسات مثل: "الزبائنية" "Clientélisme"، "المحاباة" "Népotisme"، اللبس والغموض في التسيير العام والخاص، وهي الممارسات التي تجعل من جهاز الدولة غير فعال في أداء مهامه بحيوية(jean pierre, 1997, p.09).

نستنتج في الأخير أن هناك سوء تسيير للشأن العام من طرف القادة السياسيين الأفارقة، أدى في أغلب الحالات إلى حركات احتجاجية ضد السلطة، وهو ما يترجم في كثير من الأحيان على أنه احتجاج ضد الدولة، لأنه يوجد خلط بينها وبين الأفراد الذين يقومون على تسيير شؤونها. وعليه، فإن وضع الأفراد الممثلين للسلطة محل تساؤل ينتهي في كثير من الأحيان بإعطاء انطباع أن الدولة هي الموضوعة محل تساؤل.

ثانيا: حركات التحرر في إفريقيا:

1- السياق العام:

تُعرَّف الحركات التحررية على أنها مسار استطاعت من خلاله الشعوب الإفريقية المُستعمَرة التحرر من الاستعمار، إلا أن الوعي بالتحرر تطور لدى الشعوب الإفريقية بشكل تدريجي، وبشكل مختلف من شعب إلى آخر، وذلك بالنظر إلى طبيعة المُستعمِر في حد ذاته، والسياسات التي كان يتبعها(bourmaud, 1997, p.131).

عموما، تميز مشهد عشية الحرب العالمية الثانية بهدوء طبع القارة الإفريقية ككل، باستثناء بعض الانتفاضات المُلاحظَة في بعض المُستعمرَات الإفريقية. وعليه، لم يؤدي نشوب الحرب العالمية الثانية إلى اضطراب ملحوظ في العلاقات الأوروبية الإفريقية، من حيث أنها لم تعرف مطالبة بالاستقلال من طرف المواطنين الأصليين. مع ذلك، فإن مجريات الحرب جعلت الشعوب المُستعمِرة تواجه مشاكل اقتصادية معتبرة، مما دفعهم إلى الاعتماد على المستعمرات الإفريقية لتجاوز هذه المرحلة السوداء في تاريخها. وبالنسبة للأفارقة فقد كانت قضية مشاركتهم في الحرب أمرا حتميا، بالنظر إلى أن القيادات الاستعمارية سخرت الشعوب الإفريقية لتلبية حاجياتهم في الحرب. وبالموازاة، كانت الدول الأوروبية المُستعمِرة تقدم وعودا للمُستعمرَات بتحسين أوضاعها الاجتماعية، مما شكل حافزا بالنسبة لهذه المستعمرات الإفريقية لمضاعفة مساعداتهم في الحرب، أملا في أوضاع اجتماعية أحسن. لكن، مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وجدت الشعوب الإفريقية أن هذه الوعود لم تكن سوى سياسات تظليلية، تلاشت معها ثقة هذه الشعوب في المُستعمِر، وفي نفس الوقت كانت بمثابة البداية المتينة لظهور الوعي بضرورة التحرر بشكل كلي.

1. **العوامل الأساسية المساعدة على التحرر:**

أ. تأثير الحرب العالمية الثانية:

عند نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت القوى الاستعمارية التقليدية قد أنهكت على جميع المستويات "فرنسا، بريطانيا، بلجيكا، البرتغال ... الخ"، في حين خرجت الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي كقوتين كبريين، بالنظر إلى أنهما خرجتا أكثر قوة من الحرب، وهو الأمر الذي ساعدهما على انتهاز الفرصة من الأوضاع التي خلفتها نهاية الحرب العالمية الثانية لتشجيع فكرة التحرر من الاستعمار(medard, 1990, p.25). فالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية استطاعت بطريقة غير مباشرة تحرير "إعلان الأمم المتحدة حول الاستقلال الوطني"، الذي جاء فيه: "كل الأمم التي تملك أراضي مستعمرة يجب أن تتعاون مع شعوب هذه الأراضي لتجعلها قادرة على استقبال وضع الاستقلال الوطني"، كما كان للاتحاد السوفييتي دور أساسي في إبراز مفهوم الاستقلال في ميثاق الأمم المتحدة. وعليه، فقد نجحت كل من هاتين القوتين في تحقيق ما كانتا تسعيان إليه لتشجيع مسار الاستقلال الوطني، من خلال أول مادة في ميثاق هيئة الأمم المتحدة الموقع في "سان فرانسيسكو" بتاريخ: 26 جوان 1945. وهي المادة التي تتعلق على وجه خاص بـ "احترام مبدأ العدالة بين الشعوب".

ب. التحول في التنظيم الاجتماعي للأفارقة:

على غرار باقي القطاعات، عرف التنظيم الاجتماعي للأفارقة غداة الحرب العالمية الثانية حركية متزايدة، حيث برزت معالم هذا التحول على المستويات التالية:

♦ - المراكز العمرانية:

تميزت الفترة التي تلت نهاية الحرب الباردة مباشرة بزيادة العمران في القارة الإفريقية، مما جعل السكان ينزحون في شكل جماعات هجرية من الريف للاستقرار في المدن حديثة النشأة، وهي الوضعية التي تفسر عدم قدرة الإدارة على تطبيق معايير الهجرة نحو المدينة، وذلك بسبب ظروف الحرب والحاجة إلى زيادة الإنتاج في المستعمرات(drame, 1995, p.125).

- ♦ - المناطق الريفية:

عرفت هي الأخرى تغيرات واضحة، حيث قام المستعمر بتسخير المواطنين في الريف للأشغال الشاقة، فالإنتاج في هذا السياق لم يكن بناء على حاجات المواطنين، بل على حاجات المستعمر، وهو ما يعرف بـ "نظام الانديجان" "System D'indigénat". لكن لم تعد هذه السياسات الإنتاجية ناجحة مع مرور الوقت، حيث عرفت أغلب المناطق الريفية اضطرابات في كل القارة الإفريقية، تمثلت في شكل انتفاضات ضد هذه الأساليب الإنتاجية.

- ♦ - عودة المقاتلين:

حيث فتحت الحرب العالمية الثانية الطريق نحو تأسيس جبهات القتال في إفريقيا، بالنظر إلى الخبرة القتالية التي اكتسبها المقاتلون الأفارقة، من خلال مشاركتهم إلى جانب الجيوش النظامية للدول المُستعمرة، وهو ما زاد من القوة الميدانية لهذه الجماعات، كما زاد من درجة الوعي بضرورة الاستقلال وأساليب الحصول عليه.

ت. مؤتمر باندونغ:

انعقد بين 18 و 24 أفريل 1955 بأندونيسيا، وكان في الحقيقة بمثابة نقطة البداية لحركة المطالبة بتحرير إفريقيا، انعقد هذا المؤتمر بطلب خمسة دول هي: بيرماني، سريلانكا، الهند، اندونيسيا، باكستان، حضر هذا المؤتمر 24 دولة مستقلة من إفريقيا وأسيا، وفي الغالب يؤخذ هذا المؤتمر على سبيل النقيض لمؤتمر برلين، الذي قسم إفريقيا بين القوى الاستعمارية التقليدية (jean pierre, 1997, p.15).

ثالثا : بناء الدولة القومية في إفريقيا وأهم المظاهر المرافقة:

في الوقت الذي حصلت فيه الشعوب الإفريقية على الاستقلال، كانت الأولوية بالنسبة للقادة السياسيين هي بناء أمة داخل الحدود الوطنية. فمنذ السنوات الأولى للاستقلال احتلت قضية بناء الدولة الأمة، والتأسيس لاقتصاد وطني قوي، أولوية بارزة لدى القادة السياسيين الأفارقة. وعليه، كانت الدولة الأمة هدفا سعت إليه معظم الشعوب الإفريقية، معتمدة في ذلك على القائد السياسي على رأس الدولة، والأحادية الحزبية لتسيير النظام السياسي.

1. مسألة شرعية القادة السياسيون بعد الاستقلال:

في السياق العام لحركات التحرير في إفريقيا، نجح بعض القادة الأفارقة في لعب دور بارز في ترسيخ فكرة أن الاستعمار إعاقة جدية لتطور الشعوب الإفريقية، كما أنهم سعوا لبناء ذهنية لا تثق بكل ما يأتي من طرف المستعمرين، وحاولوا خلق قطيعة بين الشعوب الإفريقية والمستعمرين، فكانت ردة فعل هؤلاء المستعمرين على هذه المحاولات حادة وعنيفة في أغلب الحالات، لا سيما من طرف البرتغاليين الذين كانوا الأكثر تشددا على هذا المستوى. وفي هذا السياق برز القادة السياسيون الأفارقة الذين أسسوا الحياة السياسية الإفريقية في أولى سنوات الاستقلال(medrad,1990, p.27).

لكن، بملاحظة الواقع الإفريقي، نجد أن الفترة التي تلت الاستقلال اتخذت شكلا آخر غير الذي كان مسطرا من طرف زعماء الحركات التحريرية، حيث كان من المفترض أن تتجه الدول الإفريقية بعد الاستقلال إلى قطيعة كلية مع الطرف الأوروبي، خاصة على مستوى تسيير شؤون الدول الإفريقية، إلا أن الواقع الإفريقي يقول أن الدولة الإفريقية حديثة الاستقلال، لا تزال مرتبطة بالدول المستعمرة. وفي هذا الإطار، ظهرت طموحات لممارسة السلطة عند عدد من الأفراد الذين حاولوا إظهار شعبيتهم للحصول على موقع هرمي متقدم في إدارة الشأن العام.

دفع هذا البحث عن الشعبية ببعض الساسة الأفارقة إلى استغلال المشاعر الإثنية، فبعض الشخصيات التي تنتمي إلى إثنيات عدديا تملك الأغلبية، استغلت هذا العامل لإعطاء مشروعية لطموحاتهم السياسية، وبذلك طفت الهوية الإثنية بشكل سريع إلى السطح، إضافة إلى أن إعادة توزيع السلطة السياسية بين الأفارقة في الدول حديثة الاستقلال، أعاد إظهار المطالب الإثنية التي كان من المتوقع أنها ذهبت مع الاستعمار. وهناك حدثين هامين عرفتهما الساحة الدولية، يعبران عن هذا بشكل واضح هما: الحركة الانفصالية في "كاثونغا" "Katanga" بالزائير، و "بيافرا" "Biafra" في نيجيريا، هذين الحدثين يصفان بشكل جيد الحالة النفسية للطبقة السياسية في إفريقيا في هذه الفترة. وعلى هذا الأساس، نستنتج أن "القتال من أجل الاستقلال" و"الإثنية" شكلا أهم عاملين لشرعية أوائل الرجال السياسيين الأفارقة.

بعد هذه المرحلة الأولى التي كانت مرحلة للكفاح من أجل الاستقلال، وبعد أن كان "القتال من أجل الاستقلال" و"الإثنية"، يمثلان أعمدة الشرعية السياسية، جاءت مرحلة أخرى على الدول الإفريقية مع منتصف الستينيات، وتميزت هذه المرحلة بمحاولة العسكريين فرض أنفسهم، من خلال القيام بحركات انقلاب ضد رؤساء الدول المدنيين. وبالنظر إلى أن الانقلابات لم تكن مقررة في أي من القوانين الأساسية للدول، وجد هؤلاء العسكريين أنفسهم مجبرين، معنويا على الأقل، على تبرير حركاتهم الانقلابية. وكانت تبريرات أغلب العسكريين الذين وصلوا إلى السلطة عن طريق الانقلاب تنحصر في "سوء تسيير السياسيين المدنيين"(vincent,2009, p.133).

كما نلاحظ كذلك أن أغلب رؤساء الدول العسكريين، الذين وصلوا إلى السلطة بطريقة غير دستورية، نظموا في السنوات الموالية لاعتلائهم السلطة، انتخابات موجهة للرأي العام العالمي لإبراز أن ما قاموا به يكتسب الدعم من طرف شعوبهم. لكن ومنذ 1990 عرفت الشعوب الإفريقية اضطرابات مختلفة التوجهات، فالشعوب التي كانت منذ زمن مجبرة على السكوت، أصبحت قادرة على التكلم والمطالبة بضرورة تنظيم انتخابات جيدة، تسمح بإيصال زعماء ذوو شعبية ويمتلكون المقدرة التي تسمح لهم بتسيير الشأن العام لخدمة الصالح العام وليس لخدمة المصالح الشخصية.

2. الحزب الواحد وبناء الدولة:

إلى غاية سنوات التسعينيات، كان الحزب الواحد يمثل شكل التنظيم السياسي الوحيد في إفريقيا، حيث كانت تعتقد النخبة السياسية أن التعددية الحزبية غير قادرة على توطيد العلاقات بين مواطني نفس الدولة بحكم التعدد الإثني. وعلى هذا الأساس، باشرت النخبة السياسية الإفريقية إلى وضع إيديولوجية تهدف إلى إقناع المجتمع الدولي بخصوصية المجتمعات الإفريقية. وتم استرجاع مكان المثقف لمجرد فرض رجل واحد لرؤيته للأمور على كل المجتمع. وبناءا عليه، أخذ الحزب الواحد مشروعيته في تسيير الدولة في إفريقيا انطلاقا من حجج بارزة تمثلت في ما يلي:

أ. نقص الخبرة السياسية:

دفعت الممارسات التي انتهجها القادة السياسيون الأفارقة في تسيير شؤون دولهم، بكل الشعوب الإفريقية إلى المطالبة بالمساواة في الفرص من أجل تحسين شروط الوجود، هذه المطالبة التي كانت في البداية موجهة بشكل خاص إلى المستعمرين الأوروبيين، الذين لطالما أثارت بورجوازيتهم مشاعر المواطنين. وعلى هذا الأساس، قدم الثوار الأفارقة للمواطنين حجة العيش بكرامة كحافز للمطالبة بالاستقلال، إلا أنه وللأسف، بعد الحصول على الاستقلال مباشرة استرجع السياسيون الأفارقة نفس المراكز التي كان يحتلها المستعمرون الأوروبيون، دون الأخذ بعين الاعتبار ما كانت تنتظره الشعوب الإفريقية حين المفاوضات مع المستعمرين. وهو ما أنتج خيبة أمل كبيرة في أوساط المجتمعات الإفريقية، الأمر الذي أدى في النهاية بأغلب الدول الإفريقية إلى دوامة من الفوضى السياسية منذ السنوات الأولى للاستقلال. وهو ما جعل العديد من الكتاب المهتمين بالشؤون الإفريقية، يؤكدون أن هذه الفوضى السياسية التي تعرفها القارة الإفريقية، هي دليل على غياب الخبرة السياسية لدى القادة السياسيين، في تسيير القضايا السياسية بالشكل الذي يمنع وصول الخلافات إلى حالة التأزم والنزاع.

ب. تعدد الإثنيات:

إن مفهوم الإثنية منذ شيوعه واستخدامه، وحتى الوقت الحاضر، لا يزال من أكثر المفاهيم إثارة للخلاف وعدم الاتفاق حول مضامينه ودلالاته، غير أن مجال هذه الدراسة لا يتسع للإشارة إلى كل هذه المضامين والدلالات. وعليه نكتفي في هذه المحاولة البحثية بالإشارة إلى الإجماع الذي خلص إليه كل من علماء "الإثنوغرافيا"، "الأثنتولوجيا"، و"الأنثروبولوجيا"، ومفاده أن الإثنية إنما هي تمايز

واختلاف بين الجماعات وفقا لصفاتها الطبيعية، وأن وضعها داخل الدولة، ليس له علاقة بعددها، فهي قد تمثل الأغلبية في الدولة، أو قد تكون في وضع الأقلية. وهكذا فالأقلية إذا كانت جماعة إثنية فإنه ليس بإمكان الجماعة الإثنية أن تكون أقلية دائما ... فالإثنية تتضمن كلتا الجماعتين الأقلية والأغلبية، فكلاهما تعدان جماعتان إثنيتان، ومن هنا لا يقتصر وضع الإثنية على الأقلية فقط (عبد السلام، 2000، ص.17).

في أغلب الدول الإفريقية يتكون الشعب من أفراد ينحدرون من إثنيات مختلفة، هذه الحقيقة كانت نتاجا "لبلقنة" Balkanisation" إفريقيا، بقرار اتخذ بين القوى الأوروبية في مؤتمر برلين سنة 1885. فحدود الدول الإفريقية رسمت بناء على تقسيم تعسفي للقارة الإفريقية، إلى مجموعة من الدول تخدم مصالح القوى الاستعمارية الحاضرة في مؤتمر برلين. بالنظر إلى أن هذا التقسيم لم يحترم الخصوصيات الإثنية للشعوب المعنية.

وفي الوقت الذي حصلت فيه الشعوب الإفريقية على الاستقلال، وجدت معظم الدول الإفريقية الناشئة، في ظل هذا التقسيم التعسفي، نفسها في موضع الشرطي أين واجه القادة السياسيون صعوبات كبيرة في إقناع الشعوب بقبول فكرة أنهم ينتمون إلى نفس الوحدة، وإقناعهم على وجه الخصوص بأنهم محكومون من طرف أشخاص، وصلوا إلى السلطة بناء على معايير لا تعطيهم الشرعية لممارسة السلطة بالنسبة لمعايير الحكم المتعارف عليها في المجتمعات التقليدية، كالانتماء الإثني مثلا.

بالنظر إلى هذه الحقيقة، احتلت قضية الوحدة الوطنية في سنوات الستينات مركز الأولوية المركزية بالنسبة لكل القادة السياسيين الأفارقة، فلبناء هذه الوحدة في ظل هذه التعددية الإثنية، فضلت الكثير من الدول الإفريقية أيديولوجية الأحادية الحزبية أو ما يعرف بنظام الحزب الواحد كمنطق لجمع الانقسامات الإثنية. وعلى هذا الأساس، قدم القادة السياسيون الأفارقة منطق الحزب الواحد كإطار يجمع كل المواطنين للسير بهم في طريق الوحدة الوطنية. فعلى سبيل المثال نجد أن "الحركة الثورية الوطنية من أجل التنمية" " Le Mouvement Révolutionnaire National Pur Le Développement" في رواندا، قُدمت من خلال المادة السابعة من الدستور على أنها الطريقة التي نظم من خلالها الشعب الرواندي سياسيا داخل هذه الحركة بحصوله على تكوين سياسي موحد لا يُمكِّن من ممارسة أي نشاط سياسي خارج إطاره "(jean pierre, 1997, p.18).

ت. مشكل التنمية الاقتصادية:

في بداية سنوات السبعينات، كانت أيديولوجية التنمية الاقتصادية حافزا بالنسبة للشعوب الإفريقية من أجل تحسين شروط الحياة، وفي هذا الإطار كانت الشراكة من أجل التنمية بين دول الشمال ودول الجنوب، التي انطلقت بمجموعة معتبرة من المشاريع لخدمة التنمية في إفريقيا، بمثابة الفرصة الذهبية للانتقال من حالة التخلف الاقتصادي إلى مستويات متقدمة من الحياة الكريمة. لكن، وللأسف، استغلت الطبقة السياسية الحاكمة هذه المشاريع لخدمة مصالحها الشخصية، حيث

اعتبرتها فرصة لإثبات ارتباطها بمصالح الجماعة أمام الشعب، واثبات قدرتها على إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية. وعليه، قادت هذه الوضعية الطبقة السياسية إلى تسييس الإدارة وكل المصالح التي لها علاقة بالمسائل الاقتصادية(amoako, 2005, p32).

إلا أن الجدير بالذكر هنا هو أن اهتمام الحزب الواحد بكل ما هو اقتصادي، هو اهتمام ميزه التعسف في التقسيم الجغرافي للمشاريع الاقتصادية. وهو في الحقيقة نتاج طبيعي لأن يُسيَّر ما هو سياسي وما هو اقتصادي من طرف شخص واحد، وفي نفس الوقت، بحجة أن الحزب الواحد قادر على تسخير كل الطاقات الوطنية لخدمة المشاريع التي اختارتها الدولة.

خاتمة

في الأخير، إن أزمة بناء الدولة في إفريقيا ليست بالمسألة الجديدة، فالأزمة السياسية التي عرفتها أغلب الدول الإفريقية هي أزمة غدتها الأزمة السوسيو- اقتصادية التي شهدتها كل الدول الإفريقية. ففشل سياسات التنمية المتبعة منذ الستينيات، والتي اعتمدت على احتكار الدولة لمختلف برامج التنمية كانت سببا للدخول في هذه الأزمة. ورغم أن فشل بناء الدولة في إفريقيا يرد إلى العديد من الأسباب إلا أن السبب الأكثر حداثة هو ذلك المرتبط بـ: "سوء تسير الشأن العام" من طرف الطبقة الحاكمة، وهو السبب الأكثر بروزا في النقاشات حول مسار الدمقرطة في إفريقيا. كما يجب التأكيد في هذا المجال، على أنه من الأفضل تقييم بناء الدولة في إفريقيا انطلاقا من فكرة أن كل شعب من الشعوب الإفريقية اتخذ مسارا مختلفا في بناء دولته، وهو مسار مر بظروف، تحديات، وثقافات مختلفة حتى وإن تقاطعت هذه المسارات في محطات مختلفة.

المراجع:

1.jean-pierre mb webwa kalala, "l'état en afrique", etudes et recherches. no. 54, presses de point de vue, domaine universitaire du sart tilman, Liège, Belgique, 11 mars 1997, p. 5.

2.jean-pirre magnant, "tchad: crise de l'état ou crise de gouvernement?", dans: j. f. Médard, etats d'afrique noire. edition karthala, paris, 1991, p. 175.

3.jean-pierre mb webwa kalala, op.,cit. p. p. 5, 6.

4.jean-François médard, "les paradoxes de la corruption institutionnalisée", revue internationale de politique comparée. vol. 13, no. 4, p. 608.

(*) - السلطة التي تمارس تحت بنى ومؤسسات الدولة.

5.sung ho kim, max weber's politics of civil society. Cambridge university press, new york, 2004, p. 58.

6.jean-pierre mb webwa kalala, op., cit. p. p. 8.

7.babacar guèye, "la Démocratie en afrique: succès et résistances", pouvoirs. vol. 2, no. 129, 2009, p. 9.

8.jean-pierre mb webwa kalala, op., cit. p. p. 9.

9.d. bourmaud, la politique en afrique. monchrestiene, paris, 1997, p. 131.

10.j. f . medard, "l'etat patrimonialisé", politique africaine. no. 39, Septembre 1990, p. 25.

11.t .drame, "la crise de l'état", dans: s. ellis, l'afrique maintenant. edition karthala, paris, 1995, p. 125.

12.jean-pierre mb webwa kalala, op., cit . p. p. 15.

13.j. f. medard, "l'etat patrimonialisé", op., cit. p. 27.

14.vincent foucher, "difficiles successions en afrique subsaharienne: persistance et reconstruction du pouvoir personnel", pouvoirs. vol. 2, no. 129, 2009, p. 133.

15.عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص. 17.

16.jean-pierre mb webwa kalala, op., cit. p. 18.

17.k. y. amoako, transforming africa: an agenda for action. economic commission for Africa, Ethiopia, 2005, p. 32.